تمكين المرأة الأردنية في التعليم ودورها في بناء مجتمعات مستدامة

Empowering Jordanian Women in Education and Their Role in Building Sustainable Societies

أ.م. هنادي زعل مسعود الهنداوي

Hanadi Zaal Masoud Al-Hindawi

الجامعة الاسلامية بمينيسوتا – أمريكا

E-mail: hanadi.hindawi@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: التمكين، التعليم، التمكين التعليمي، التنمية المســـتدامة، المرأة الأردنية، التشريعات الأردنية.

Keywords: Empowerment, education, educational empowerment, sustainable development, Jordanian women, Jordanian legislation.

الملخص

تعتبر المرأة عاملا مهماً في تطور وبناء المجتمعات المستدامة، فقد شغلت المرأة الأردنية منذ مراحل التأسيس الأولى أدواراً مهمة في الدولة في قطاعات الإنتاج والتعليم والتربية والعمل ، فضلا عن التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال المئة عام الماضية. فقد حظيت المرأة في قطاع التربية والتعليم بدعم مميز ومتواصل من قبل الهاشميين وعلى رأسهم جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، الذي يمتلك رؤية شمولية واضحة وشفافة لأردن المستقبل، وبخاصة في مجال الاستثمار في الموارد البشرية وتمكينها باعتبارها رأس المال المعرفي الأثمن والأقدر على إحداث التغيير الايجابي للمجتمع الاردني.

Abstract

Women are considered a significant factor in the development and building of sustainable societies. Since the early stages of the country's founding, Jordanian women have occupied important roles in the country's production, education, upbringing, and work sectors, as well as in political, social, and economic development over the past hundred years. Women in the education sector have received distinguished and continuous support from the Hashemites, led by His Majesty King Abdullah II Ibn Al Hussein, who possesses a clear and transparent comprehensive vision for the Jordan of the future, particularly in the area of investing in and empowering human resources, as they are the most valuable and capable knowledge capital for bringing about positive change in Jordanian society.

المقدمة:

شـهد نظام التعليم في الأردن في السنوات الأخيرة تقدماً واضـحاً ومستمراً فيما يتعلق بتعليم الإناث، وتحقيق المسـاواة بين الجنسـين، حيث كفل الدسـتور الأردني حقوق المرأة وتعليمها، فلم تميز القوانين الاردنية الخاصـة بالتعليم التي تم تشـريعها منذ تأسـيس المملكة بين الجنسـين بل اهتمت الدولة بتوفير الفرص التعليمية، و توعية النسـاء العاملات في قطاع التعليم بحقوقهن، وتدريبهن لتمكينهن من اكتسـاب مهارات وخاصـة في مجال قطاع التربية والتعليم ، والمهارات المناسـبة لعصـر الاقتصـاد المعرفي، مما تؤهلن للمنافسـة بكفاءة، وتولي المناصـب الإدارية المتوسطة والعليا في التعليم وتحقيق التكافؤ بينهما اينما كانوا. لما لتعليم المرأة وعملها أثر واضح على بيئتها الأسرية والاجتماعية.

لذا فقد أولت الحكومة الأردنية موضـوع تمكين المرأة الأردنية في التعليم أهمية بالغة، وركزت على ضـرورة إشـراك المرأة بشـكل فاعل في قوة العمل، وتفعيل دورها في التنمية، وعلى زيادة معدل انخراطها في ميدان العمل، حيث أن تزايد عمل المرأة وتوسيع دورها في عملية التنمية بوجه عام، يرجع إلى توسع السياسات التنموية التي تأخذ في الاعتبار أهمية عمل المرأة في هذا المجال لزيادة قدرة المجتمع الإنتاجية، والاسـتفادة من عملها، خاصـة و أن الأردن يشـهد في هذه الفترة الأخيرة هجرة متزايدة من أبنائه الذكور نحو الدول الأجنبية ودول الخليج ، مما يترك مجالاً أوسع لفرص العمل المتاحة أمام المرأة.

وسأتناول في هذا البحث المحاور الأتية:

المحور الأول: مفهوم التمكين للمرأة وأهميته ومبرراته.

المحور الثاني: التشريعات القانونية الأردنية وتعليم المرأة.

المحور الثالث: **دور التعليم في تمكين المرأة الأردنية**. .

المحور الرابع: تعليم المرأة الأردنية بين الواقع والطموح.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات.

قائمة المراجع.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن أهمية الدراسة في أن الباحث تناول دراسة موسعة حول التقدم الملحوظ في معدلات التحاق المرأة بالتعليم بمختلف مراحله وأشكاله، وجاءت هذه الدراسة لتوضح كيف أسهمت المرأة اسـهاماً فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصـادية والاجتماعية، من خلال مشـاركتها في نواحي الحياة العامة كافة كالتعليم.

ولهذا فإن الدراسة تقوم بالإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

- إلى أي مدى ســـــاهم تمكين المرأة الاردنيـة في التعليم في بنـاء وتطور المجتمعات المستدامة؟

الاسئلة الفرعية للدراسة؟

١- ماهي التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في تمكين المرأة الأردنية في التعليم؟

٢- ماهي الحلول التي يتم العمل عليها لتمكين المرأة الاردنية في التعليم لتحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية تمكين المرأة في التعليم، ودورها في بناء مجتمعات مستدامة، والوقوف على حقيقة الأبعاد الاجتماعية المتعلقة بعمل المرأة، ومدى مساهمتها في تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وتحقيق زيادة فاعلة في ناتج دخل الأسرة، وبالتالي القدرة على الاستفادة منها ومن خدماتها المختلفة في المجتمع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على حقيقة النظرة الاجتماعية لتعليم المرأة الأردنية وعملها، لما للمرأة من دور كبير في إحداث التغيير والمشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية المستدامة الشاملة، بالإضافة إلى التعرف إلى بعض السلبيات التي تكتنف عمل المرأة وبعض المقترحات لعلاجها.

منهج الدراسة وأدواتها:

تحقيقاً للغاية المنشودة من هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي، بهدف الوصول الى استنتاجات أو تعميمات، من خلال تحديد عنوان البحث وموضوعاته الفرعية، وتحديد مصادر ومراجع البحث والدراسات السابقة، ومن ثم فحص المعلومات والبيانات والجداول التوضيحية، وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها بما يخدم البحث، وبعد ذلك تبويب المعلومات والتوصل إلى نتائج في خاتمة البحث.

الأدوات البحثية للدراسة:

تتمثل في جمع البيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة، مثل الكتب والبحوث والدراسات العلمية والمجلات والدوريات العلمية، ومواقع الانترنت المختلفة.

الإطار النظري للدراسة:

مصطلحات الدراسة:

١- التمكين :

يُعرف التمكين لغةً كما ورد عن ابن منظور في لسان العرب بأنه القدرة والاستطاعة (وأمكنه) في الشيء، أي جعل له سلطاناً وقدره وسّهل ويسّر عليه(ابن منظور،٢٠١٠، ص٤١٢)، وفي معجم محيط المحيط جاء الفعل(مكُن) بمعنى قواه ورسخه، أي قدر واستطاع عليه(البستاني،١٩٩٨، ص٨٥٩).

أما اصطلاحاً هو عملية إعطاء الأفراد صلاحيات ومسؤوليات وحريات أثناء قيامهم بالعمل، وتشجيعهم على اتخاذ القرار(أبو هتلة، ٢٠١٥، ص٢٧).

٢- التنمية المستدامة :

هي التنمية التي تقوم على مبدأ الاستغلال الأمثل للموارد والمصادر المتاحة، بما يضمن استمراريتها، مما يحقق مستوى معيشة أفضل لأجيال المستقبل (الشافعي، ٢٠١٢، ص١٣)، و لم يقتصر مفهوم التنمية المستدامة على البيئة والصحة والخدمات الاجتماعية، بل أصبح مرتبطاً بمفاهيم أوسع وأعمق، تتعلق بالخدمات التربوية والتعليمية وحقوق الانسان والديمقراطية، بل أصبح التعليم بكافة صوره وأشكاله أساس للتنمية المستدامة، وأسهم ايجابياً في القضاء على مشكلات الفقر وتلوث البيئة، وسوء التغذية، وما يعترض الفرد من مشكلات (دهان و زغانشو، ٢٠١٨، ص ٧).

٣- التعليم : ينظر إليه على أنه من العمليات الافتراضية يستدل عليها من ملاحظة السلوك، فهو عملية تغير في سلوك الأفراد، ينعكس على أدائه وتنشأ نتيجة الممارسة. والتعليم هو عملية شاملة تشمل نقل المعرفة والمهارات والقيم، ويهدف إلى تنمية قدرات الأفراد وتطوير شخصياتهم، فهو تطبيق وتوظيف ما كشف عنه العلم من مواقف حياتية(الغوبقي، ٢٠١٩ ص١) .

٤- التمكين التعليمي :

ويعني حق المرأة في التعليم وتهيئة الظروف التي تساعدها في الحصول على حقوقها، دون تمييز بين النساء والرجال، خاصة عندما يتم تمكين المرأة تعليمياً فإن هذا من شأنه أن يكون قد ساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالمجتمع(الدسوقي، ٢٠٠٧، ص١١٣).

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي عنيت في هذا المجال:

- دراسة الخالدي، نسيمه مصطفى. (٢٠٠١م). تمكين المرأة في المنهاج المدرسي دراسة نوعية تحليلية . ط١. دار المناهج للنشر والتوزيع. عمان. تناولت هذه الدراسة تحليل ومناقشة الحاجات المشتركة بين الأفراد المتعلمين بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي، وأن المنهاج لا بد أن يكون أداة تنوير لكل الافراد بدء بالمرأة.
- دراسة مؤتمن، منى. (2004م). "المرأة الأردنية والتربية" . مجلة رسالة المعلم. ، المجلد(٤٢). العدد(٤).أكدت هذه الدراسة على تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم للجميع، بغض النظر عن الجنس وأن التقدم الملموس في معدلات التحاق المرأة بالتعليم بمختلف مراحله وأشكاله، لم يواكبه تقدم مماثل في صنع القرار والمشاركة السياسية.
- صلاح، ياسين فارس. (٢٠٠٩م). تاريخ تعليم البنات وأثره في المجتمع الأردني(١٩٥٥-١٩٩٤) . ط١. وزارة الثقافة. تناولت هذه الدراسة أثر تعليم البنات في المجتمع الأردني، وواقع المتعلمات الأردنيات والمساهمة في التنمية والوصول الى صنع القرار.

المحور الأول: مفهوم التمكين للمرأة وأهميته ومبرراته.

لقد حلّ مفعوم تمكين المرأة جوهرياً سواء في مناقشة السياسات أو البرامج محلَّ مفاهيم النهوض والرفاهية ومكافحة الفقر والمشاركة المجتمعية، و قد شكَّل أحد المفاهيم الرئيسة في المؤتمرات المحلية والدولية، حيث تمكنت البلدان العربية من تحقيق الإنجاز المنشود في سبيل النهوض بالمرأة في شتى المجالات، على الرغم من وجود الكثير من النواقص والفجوات لبلوغ الصورة المثلى لنهوضها على مستوى تعليم الإناث والتحاقها في التعليم بكافة مستوياته في بعض الدول والدول العربية، فالإنجاز الذي حققته بعض الدول العربية في مجال تعليم المرأة ، كان أكبر بكثير من فتح المجال أمامها في توظيف قدراتها البشرية في ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث أصبح مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الشائعة في معظم الدول، خاصة في مجال التنمية الاجتماعية، وفي كتابات المرأة(العكور، د.ت، ص٣٠) .

وهناك من يرى بان التمكين مفهوم يشير إلى مجال واسع من الممارسات والصلاحيات التي تُعطى للعاملين، لتطوير الطريقة التي يؤدون بها عملهم من خلال تفويض الصلاحيات وصنع القرار(ملحم، ٢٠٠٦، ص١٨).

وهذا يعني ان مفهوم التمكين يشير إلى التقوية والتعزيز ومنح الصلاحيات لإثبات القدرات والذات، وبالتالي ينظر لقضية تمكين المرأة أنها جزء من الرأي العام، إلا أنه يتم إساءة الفهم والتفسير بطرق عديدة، فعند رؤية بعضهم للمصطلح فأنه يقصد به منافسة المرأة للرجل وبما في ذلك أزواجهن، وبذلك يلاحظ أن المصطلح يولد دلالات عاطفية قوية تعبر عن نزعات ثورية وعنف من نوع أو آخر، وأنه سيتم تنظيمه من قبل المؤسسات القائمة وبذلك يكون دورها أي المؤسسات فقط التنظيم.

و قد بدأ مفهوم التمكين بالبروز في تسعينيات القرن العشرين من خلال الوثائق الدولية الخاصة بالمرأة، والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، ثم أنتشر انتشارا واسعا بين الهيئات والأفراد وتداوله المعنيين بقضايا المرأة والتنمية، وقد انقسمت ردود الأفعال اتجاه المصطلح بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون يرون أن مفهوم تمكين المرأة هو إزالة كل العقبات والعوائق أمام حصول المرأة على حقوقها الطبيعية، وآخرون يرونه بأنه مصطلح غامض وغير واضح في معناه وأبعاده وظروف نشأته، وما يؤكد ذلك تطبيق المصطلح على أرض الواقع(محمد، ٢٠١٢، ص٢٦).

ومهما يكن فقد أخذ المفهوم مؤخرا معاني أعمق وأوسع مما تعنيه الكلمة المجردة خاصة مع تسارع الوعي لآثار التهميش الواقع على بعض فئات المجتمع ومنها المرأة العربية، ويبدأ التمكين من منطلق إدراك المرأة لذاتها وشعورها بالسيطرة على حياتها، مما يؤدي إلى خلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية وإمكانية الانضمام إلى مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحها وتنتهي بتمثيل أكثر للمرأة في مراكز صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي (الخالدي، ٢٠٠١م، ص(٣٢-٣٤).

فالتمكين للمرأة هو أساس الوعي الذاتي للقدرات الداخلية والسيطرة على أدوات ووسائل إطلاقها والاستفادة منها، ويكون أيضا عملية منح الفرص الأساسية للفئات المهمشة بشكل أو بآخر، مما يعني عملية محاربة أي محاولات لمواجهة هذه الفرص، مع العلم أن توفر الفرص المتساوية بين الجميع لا يعني ضمان نتائج متساوية للجميع، لأن هناك نساء مختلفات يستفدن من فرص متساوية(أيوب، ٢٠٠٧، ورقة). لذا يمكن القول أن التمكين عملية هادفة ومحورية و مهمة و لا سيما في أبعاد النوع الاجتماعي ويقصد ب تمكين المرأة تعزيز دورها لتصبح عضواً فاعلاً في المجتمع في جميع مجالاته ، فالهدف من عملية تمكين المرأة هو تفعيل دورها من خلال إزالة المعوقات أمام مسيرتها لضمان مشاركة فاعلة وايجابية في إطار شمولي لتمكين المجتمعات، فهي عملية مستمرة تبدأ ب القابلية والقدرة؛ لاتخاذ القرارات و المفاضلة بين الخيارات التمكين عملية هادفة ومحورية و مهمة و لا سيما في أبعاد النوع الاجتماعي ويقصد ب تمكين المرأة تعزيز دورها لتصبح عضواً فاعلاً في المجتمع في جميع مجالاته، فالهدف من عملية تمكين المرأة هو تفعيل دورها

من خلال إزالة المعوقات أمام مسيرتها لضمان مشاركة فاعلة وايجابية في إطار شمولي لتمكين المجتمعات، فهي عملية مستمرة تبدأ ب القابلية والقدرة؛ لاتخاذ القرارات و المفاضلة بين الخيارات المتاحة التي تتعلق بحياتها، وتؤدي في الوقت نفسه إلى التأثير في غيرها من النساء من خلال الاقتداء بالنماذج الناجحة.

ومن جانب آخر يرى المعارضون لمفهوم تمكين المرأة أنه يتم ترجمته في وثائق الأمم المتحدة بصورة خاطئة وغير دقيقة، وهي حسب وجهة نظرهم ترجمة غير صحيحة مثل مصطلح (empowerment women) تؤدي إلى تغيير المعنى والمضمون، وتوجيه الفهم باتجاه مختلف تماماً، في حين أن المراد فهو الاستقواء وليس التمكين، أي تقوية المرأة لتغلب على الرجل في الصراع على أساس العلاقة بينهما لأن مفهوم كلمة(enabling) وليس (empowerment) مرادف لكلمة تمكين في اللغة الإنجليزية (العكور، د.ت، ص٤٠).

لذا يُمكن تحديد مفهوم تمكين المرأة على أنه الارتقاء بدور المرأة في العمل وتمكينها من ممارسة مختلف الأنشطة والأعمال جنبا إلى جنب مع الرجل في سوق العمل وميدانه ،عن طريق تأطير هذا الدور والعمل على تشجيعه وممارسته ضمن إطار مؤسسي وقانوني وثقافي واجتماعي مناسب لطبيعة المرأة في بيئتها التي تقطن فيها. وعليه يُعد هذا المفهوم على قدر كبير من الأهمية، كونه ضرورياً في عملية التمية المستدامة ولا يمكن تجاهله.

أهمية تمكين المرأة:

إن تمكين المرأة في مناحي الحياة للنهوض بالمجتمع وتنميته، ومن بينها التعليم هو غاية ووسيلة في الوقت ذاته ، وأن تفعيل دورها في بناء مجتمعات مستدامة هدف أساسي لن يتحقق دون احساسها بتحقيق الذات، لذا كان لابد من تفعيل هذا الدور لها من منطلق مفهوم المشاركة بين الرجل والمرأة. ولتمكين المرأة عدة فوائد وأهميات وإيجابيات أبرزها:

- اكتساب القوة وبناء الثقة بالنفس وزياد الوعي.
- الاستقلال الذاتي للمرأة وادراكها لنفسها، والقدرة على اتخاذ القرار في الإدارة والقيادة.
- تغيير السلوك والاتجاهات والخروج من دائرة التهميش الاجتماعي.
- رفع كفاءة المرأة وتنمية قدراتها المهنية والوظيفية ينعكس بشكل فعال وإيجابي على تكوين وصقل شخصية المرأة وقدرتها على إنجاز المهمات والتعلم المستمر.
- أصبح للمرأة صوت مسموع للدفاع عن حقوقها ومصالحها، واحداث التغيير على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية(عبادة، ٢٠١١، ص٢٩).

مبررات تمكين المرأة:

تتعلق هذه المبررات بما يلي:

- الأبعاد تنموية
- التشريعات والقوانين
- منها ما يتعلق بالمرأة نفسها
- واقع المجتمع الأردني
- عوامل دينية
- منها ما يتعلق بالحياة المدنية والمواطنة
- بالحركات النسوية
- بالوضع الراهن محلياً وعالمياً(الخالدي، ٢٠٠١، ص١٥٣)

المحور الثاني: التشريعات القانونية الأردنية وتعليم المرأة.

جاءت التشريعات الأردنية في جميع مراحلها، مؤكدة على أهمية تعليم المرأة انطلاقاً من اهتمام جلالة الملك عبد الله الثاني بأهمية توفير الفرص التعليمية، وتحقيق مبدأ التعليم للجميع بغض النظر عن الجنس، أو اللغة، أو الدين، فقد نص الدستور الأردني في مادته السادسة على ما يأتي: "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين ، وتكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها، وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين"، كما كفل الدستور الأردني في مادته الثانية والعشرين حق المرأة في العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها ، وضمن حق المواطن ، رجلاً كان أم امرأة في تولي المناصب العامة.

وجاءت الفقرة السابعة من المادة الثالثة من قانون التربية والتعليم رقم (٦) لعام (١٩٦٤م) لتؤكد بنصها على : "لعدل الاجتماعي"، وإتاحة الفرص المتساوية للتعليم لجميع أبناء الأردن وبناته ضمن إمكانيات الأفراد أنفسهم ، أما الفقرة(ج) من المادة الثالثة لقانون التربية والتعليم رقم (٣) لعام (١٩٩٤م)، فقد جاءت لتؤكد ما يأتي: " الأردنيون متساوون في الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويتفاضلون بمدى عطائهم لمجتمعهم وانتمائهم له، والتربية ضرورة اجتماعية، والتعليم حق للجميع كل وفق قابليته وقدراته الذاتية" (الدستور الأردني، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م، ص(٦، ١٢، ١٣).

ولهذا جاءت التشريعات الأردنية بمختلف مراتبها مؤكدة على تحقيق مبدأ أن التعليم حق للجميع، بغض النظر عن الجنس أو اللون أو اللغة.

وجاء الميثاق الوطني الأردني الذي صدر عام (١٩٩٠م) ليؤكد أن " الأردنيون رجالًا ونساء أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق او اللغة او الدين. وهم يمارسون حقوقهم الدستورية ويلتزمون بمصلحة الوطن العليا واخلاق العمل الوطني، بما يضمن توجيه طاقات المجتمع الاردني وإطلاق قدراته المادية والروحية لتحقيق اهدافه في الوحدة والتقدم وبناء المستقبل ". كما نص الفصل الخامس للميثاق الوطني وهو بعنوان: "المجال الاجتماعي" في الفقرة (٥) على ما يأتي: "للأطفال الحق في الحصول على أفضل مستوى ممكن من الرعاية والحماية من الوالدين ومن الدولة، من أجل بناء الشخصية المستقلة المتعاونة للطفل الاردني، دون تمييز بين الذكور والاناث ". وفي الفقرة(٦) نص على:" المرأة شريكة للرجل وصنوه في تنمية المجتمع الاردني وتطويره ، مما يقتضي تأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والتثقيف والتوجيه والتدريب والعمل ، وتمكينها من اخذ دورها الصحيح في بناء المجتمع وتقدمه"(صلاح، ٢٠٠٩م، ص٢٤٠)

كذلك فقد أكد قانون التربية والتعليم لسنة(١٩٩٤م) في المادة(١٠) على أن " التعليم الأساسي تعليم إلزامي ومجاني في المدارس الحكومية" و"يقبل الطالب في السنة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي إذا أتم السنة السادسة من عمره في نهاية كانون الأول من العام الدراسي الذي يقبل فيه" ولا يفصل الطالب من التعليم قبل إتمام السادسة عشر من عمره، ويستثنى من ذلك من كانت به حالة صحية خاصة بناءً على تقرير من اللجنة الطبية المختصة"(قانون وزارة التربية والتعليم١٩٩٤، المادة ١٠)

لقد جاء إصدار وتعديل التشريعات من القوانين والأنظمة لعام ٢٠٢٥ في الأردن، مرحلة مهمة ونقطة تحول جوهرية في قطاع المرأة؛ لما لهذه التشريعات من أهمية ودور أساسي في حماية المرأة والدفاع عن حقوقها، وتحسن مستوى مشاركتها في الحياة العامة وفي الادارة والقيادة. لقد شهدت السنوات الخمسة الاخير الماضية صدور وتعديل مجموعة من التشريعات، كان من اهمها إزالة التمييز والعنف ضد المرأة وتعزيز مشاركتها مع الرجل، منها: قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية وقانون العمل وقانون التقاعد المدني والعسكري وقانون الحماية من العنف الأسري وقانون حامية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقانون الانتخاب، وغيرها من القوانين التي تنصف المرأة، وبالرغم من صدور وتعديل الكثير من التشريعات التي تخص المرأة، إلا أن هناك حاجة ماسة لمراجعة القوانين المتعلقة بالمشاركة السياسية، والاجراءات المتعلقة بالوصاية والحضانة، وضرورة رفع الوعي القانوني للنساء والفتيات، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد آليات لضمان تنفيذ القوانين من الجهات المسؤولة(الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن٢٠٢٠-٢٠٢٥)

وأخيراً جاءت وثيقة الهيئة الوطنية للأردن أولاً ، لتقترح آليات عملية لتمكين المرأة ، وتعزيز دورها العام، من خلال " رفع مستوى التعليم على نطاق متوازن في محافظات المملكة كافة"، و" إعداد مناهج مدرسية وجامعية جديدة تعلم الشباب و النشىء الجديد مبادئ الدستور وتاريخ الدولة الاردنية و مرجعتيها الفكرية ونظامها الملكي الدستوري وكذلك قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة ومفهوم المواطنة وحقوق المواطن وواجباته والوحدة الوطنية"(النص الكامل لوثيقة الأردن أولاً (http://www.pm.gov.jo/content/1405776505

المحور الثالث: دور التعليم في تمكين المرأة الأردنية.

خطت مسيرة تعليم المرأة في الأردن خطوات واسعة، واهتماماً بالغاً من قبل القيادة الهاشمية، فطرقت المرأة الاردنية مجال التعليم، وافتتحت المدارس الخاصة بها. وقد استمرت مسيرة التعليم في الأردن تخطو خطوات واسعة في توفير البيئة التعليمية للمرأة الأردنية، فانتشرت المدارس في كافة مدن وقرى المملكة، وقد أدى تعدد الفرص التعليمية وتنوعها وانتشارها في أنحاء المملكة كافة للجنسين على السواء إلى ارتفاع نسب التحاق الإناث، بمختلف المراحل التعليمية بدرجة فاقت الذكور في بعضها (كمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي). وهذا مؤشراً جيداً وواقعاً ملموساً يؤكد على عدم التفريق بين الجنسين.

ومنذ تأسيس إمارة شرق الأردن، تم تأسيس أول مدرسة للإناث في عمان كان اسمها "مدرسة إناث عمان"، حيث تم الاستعانة بمعلمات من سوريا ولبنان وفلسطين للتدريس بها، وكانت "بديعة جبور وكانت أول مديرة لهذه المدرسة، يساعدها عدد من المعلمات، وبعد عام من إنشاء هذه المدرسة، وصلت إليها أول معلمة أردنية تحمل شهادة دارة معلمات دمشق(البوريني، الهندي، (١٩٩٤م)، ص(١٠٠-١١٠) .

وبعد تأسيس مدرسة إناث عمان، تم التوسع في إنشاء مدارس للإناث حيث نم إنشاء (٦) مدارس للإناث منذ عام (١٩٢٢م) وحتى عام(١٩٢٨م)، وفي العام الدراسي (١٩٢٢م/١٩٢٣م م) ارتفع عدد المدارس إلى ٤٤ مدرسة منها (٦ مدارس للإناث)، وارتفع عدد المعلمين إلى (٨١ معلمًا)، بينهم (١٢ معلمة)، أما عدد الطلبة فبلغ (٣٣١٦)، (بينهم ٣١٨) طالبة. وفي عام (١٩٢٣م/١٩٢٤م) كان في شرقي الأردن (٥٠ مدرسة)، منها (٥ مدارس للإناث) و (١١٥ معلما ومعلمة)، (عدد المعلمات ١٣)، و(٣٣٨٨) طالبًا وطالبة، عدد الطالبات (٤٠٣)، بينما كانت هذه المدارس جميعها أولية (٤ سنوات دراسة) وابتدائية (٧ سنوات دراسة) باستثناء ثلاث منها ثانوية متوسطة في كل من السلط وإربد والكرك، والصف الأعلى فيها هو الثاني ثانوي. وفي عام (١٩٢٤م/١٩٢٥مم) نجد أن عدد المدارس قد انخفض إلى ٤٤ مدرسة، وأن عدد المعلمين

والمعلمات انخفض إلى ١١٠، بينما ارتفع عدد الطلاب والطالبات فأصبح ٣٤٧٥ طالبًا وطالبة(البوريني، الهندي، ص١١٠). وقد يرجع ذلك إلى ميزانية الدولة في ذلك الوقت.

ومما يجدر الإشارة إليه أن عدد المداس في المملكة قد ارتفع من (٩٥٨) مدرسة عام (١٩٥٢م/١٩٥٣م) إلى (٥١٣٧) مدرسة عام (٢٠٠١م/٢٠٠٢م)، وتطور تعليم الإناث بشكل كبير بسبب تغير النظرة لتعليمهن، إذ لم يعد خروجاً على الاعراف والتقاليد ، بل أصبح حق طبيعي للأنثى ومفخرة لهن التحاقهن بالتعليم(الرواجفة، ٢٠١٧، ص٤٢).

فقد بلغ مجموع الطلبة الملتحقين في مدارس المملكة عام(١٩٥٢م/١٩٥٣م) (١٧٠٧٧٧) طالبًا وطالبة، وبلغ عدد الإناث منهم (٤٥٩٧٣) طالبة، وقد تضاعف العدد الإجمالي للطلبة خلال العقود الخمسة الماضية مرات عدة ليبلغ (١٤٦٣٤٨٤) طالباً وطالبة عام (٢٠٠١م/٢٠٠٢م)، كما بلغ عدد الإناث (٧١٧١٩٦) طالبة، وهذا يعني أن نسبة الإناث من إجمالي الطلبة قد ارتفعت خلال العقود الخمسة الماضية.

كذلك كانت نسبة الإناث إلى إجمالي الطلبة في كل مرحلة من المراحل التعليمية كالآتي: ففي العام الدراسي (٢٠٠١م/٢٠٠٢م) بلغ اجمالي الطلبة في مرحلة رياض (٩٣٥٥٤) طالبًا وطالبة، حيث بلغ عدد الإناث منهم (٤٣٠٩٤) طالبة. وفي مرحلة التعليم الاساسي بلغ اجمالي طلبة هذه المرحلة (١١٩٠٥٩٥) طالبًا وطالبة، منهم (٥٨٣٤٩٨) طالبة. أما بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي فبلغ مجموع الطلبة (١٧٩٣٣٥) طالباً وطالبة، وبلغ عدد الإناث منهم (٩٠٦٠٤) طالبة. وهذا يعني ارتفاع عدد الإناث الملتحقات بجميع المراحل التعليمية.

وبشكل عام، بلغ مجموع الطلبة الملتحقين بمدارس المملكة كافة في المراحل التعليمية المختلفة للعام الدراسي (٢٠٠١م/٢٠٠٢م) (١٤٦٣٤٨٤) طالباً وطالبة منهم (٧١٧١٩٦) طالبة. وهناك تقارب كبير بين نسبتي التحاق الطلبة الذكور والإناث بالتعليم في الأردن. وتكاد تتطابقان نسبة الذكور مع نسبة الإناث من سكان الأردن بشكل عام، وفي ذلك مؤشر واضح على العناية التي يوليها مجتمعنا حالياً لتعليم الإناث بوزن لا يقل عن أهمية تعليم الذكور، ووعي ونضوج تفكير المرأة، وقد يبرز ذلك بزيادة وعيها لأهمية التعليم في تخطيط مسار حياتها. كما على تزايد إقبالها على التعليم في المملكة.، ولتأخر سن الزواج عند الفتيات، وإتاحة الفرص والبرامج المتنوعة أمامهن لمواصلة تعليمهن. وتعد وزارة التربية والتعليم المؤسسة التربوية المشرفة على التعليم، فتشرف على تعليم الطلبة بعامة، وتتعاون مع سلطات ومؤسسات أخرى لتحقيق الأهداف العامة للتربية والتعليم، والتي تقدم خدمات التعليم للنسبة الأعلى من الإناث.

وفيما يتعلق بتطور أعداد المعلمات في المراحل التعليمية المختلفة، يذكر أن عدد الإناث العاملات في مهنة التعليم قد تزايد من (١٤٠٣) معلمات عام (١٩٥٢م/ ١٩٥٣م) وهو ما نسبته (٣١.٥٨٪) من مجموع المعلمين والمعلمات في ذلك العام، ليبلغ (٤٤٩٢٠) معلمة عام (٢٠٠١م/ ٢٠٠٢م) أي ما نسبته (٦٢.٦٣٪) من إجمالي المعلمين والمعلمات، وهذا مما يدل على تزايد رغبة الإناث للعمل في سلك التعليم مقارنة بالذكور. وبعبارة أخرى، فإن نسبة الإناث من إجمالي العاملين في السلك التعليمي قد ارتفعت (٣١.٥٨٪) الى (٦٢.٦٣٪) خلال العقود الخمسة الأخيرة. وايضاً بلغ نسبة المعلمات إلى إجمالي العاملين في التعليم في كل مرحلة من المراحل التعليمية للعام الدراسي (٢٠٠١م/ ٢٠٠٢م) حيث تمثل الإناث في مرحلة رياض الأطفال ما نسبته (١٠٠٪) من المجتمع التعليمي في هذه المرحلة والبالغ(٤٤٠٤) معلمة، وقد يعود ذلك الى قدرة المعلمة على التعامل مع هذه الفئة العمرية من الطلبة، وتفهم احتياجاتها بشكل أفضل من المعلم، وميل المرأة للعمل في هذا الميدان بصورة أكبر من الرجل، كما تشكل الإناث أغلبية أيضاً فيما يتعلق بمرحلة التعليم الأساسي، حيث يبلغ عددهن (٣٠٨٤١) معلمة، وهو ما نسبته(٦٢.٠١٪) من إجمالي المعلمين في هذه المرحلة والبالغ(٤٩٧٣٢) معلماً ومعلمة، وهذا يعكس توجه الوزارة نحو تأنيث التعليم في المرحلة الأساسية الدنيا. أما في مرحلة التعليم الثانوي فيبلغ عدد المعلمات(٩٦٧٥) معلمة، وهو ما نسبته(٥٥.٠١٪) من مجموع معلمي هذه المرحلة البالغ(١٧٥٨٧) معلماً ومعلمة(مؤتمن، ٢٠٠٤، ص(١٠-١١).

كذلك حققت الإناث أعلى نسب نجاح في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة بجميع فروعها وتخصصاتها (العلمي، والأدبي، والإدارة المعلوماتية، والصحي)، في العامين الدراسين (٢٠١١م/٢٠١٢م)، و(٢٠١٢م/ ٢٠١٣م).

وهذا يدل بصفة عامة على نجاعة السياسات التربوية عبر العقود الخمسة الأخيرة وإلى الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة التربية والتعليم في تأنيث التعليم في جميع المراحل التعليمية الدنيا والعليا على السواء، ومسيرها جنباً إلى جنب مع التشريعات الأردنية والزامية التعليم، الأمر الذي جعل الإقبال على التعليم كبير من قبل الجنسين، وملحوظ وخاصة من قبل الإناث، وخصوصًا في العقود الخمسة الأخيرة.

وفيما يتعلق بالأمية، وإيمانًا من الأردن بأهمية تحقيق التعليم للجميع، أدرك الأردن منذ البداية خطورة الأمية وأثارها السلبية على مختلف مناحي الحياة، فقد أكد قانون التربية والتعليم لسنة(١٩٩٤م) في المادة(١٠) على أن: " التعليم الأساسي تعليم إلزامي ومجاني في المدارس الحكومية" ، لذا نهجت وزارة التربية والتعليم منهجين هما "الاسلوب الوقائي" الذي يتمثل في توفير التعليم الاساسي لجميع أفراد المجتمع ممن هم في سن التعليم المدرسي، من خلال و"العلاجي"

المتمثل ببرنامج محو الامية الذي طبق في الاردن منذ الخمسينيات، وبرامج متنوعة تناسب قدرات الدارسين وميولهم وطموحهم ما بعد محو الأمية مثل: برنامج الدراسات المسائية ، وبرنامج دراسة المنازل، و برنامج الدراسات الصيفية(الرواجفة، ٢٠١٧، ص٣٩).

وايضًا تمكنت المرأة الاردنية من تحقيق حلمها وترجمة رغباتها على أرض الواقع، من خلال ممارسة حقها في التعليم، حتى وصلت نسبة التحاقها في التعليم الجامعي نسبة تفوق التحاق الطلبة الذكور، سواء كان ذلك في الكليات العلمية أو النظرية في الجامعات الأردنية، فتميزت وأبدعت وحصلت على أعلى الشهادات والدرجات العلمية في الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه، الأمر الذي ساهم في تمكين المرأة الأردنية من الدخول في مجال العمل الأكاديمي وحصولها على الرتب العليا وبنسب متزايدة في السنوات الأخيرة. كذلك دفعت المرأة الاردنية في مجال العلم والبحث العلمي، مما مكنها من الحصول على جوائز علمية وتقديرية، فقد حصلت (٣٨) امرأة على الدعم لمشاريعهن البحثية من مختلف الجامعات والمؤسسات في مختلف المجالات العلمية(اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، ٢٠١٢-٢٠١٢ص (٩ – ١٠).

ولو نظرنا الى الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم نجد أن المرأة تقلدت مناصب قيادية عليا ولكن بنسبة لا تزال دون المستوى المطلوب مقارنة بالرجال والذي تطمح الوزارة إلى تحقيقه بالمستقبل(مؤتمن، ٢٠١٧، ص١٩-٢٠) . لذا كان لابد من اتخاذ اجراءات فعلية مرسومة تقوم بها الوزارة والعمل على إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

إذ لم تتوانى وزارة التربية والتعليم يوماً لتحقيق مستهدفاتها عبر منح المرأة حقها الكامل في التمكين في التعليم من أجل تفعيل أدائها، ففي مجال تطوير العاملات في مهنة التعليم، فإن الوزارة لم تفرق بصفة عامة بين الذكور والإناث في اتاحة الفرص التدريبية والتأهيلية، إذ عملت على إعداد برامج تدريبية للمعلمين والمعلمات قبل واثناء الخدمة وفقاً لتخصصاتهم ومتطلبات النمو المهني لديهم، وقامت بتأهيل المعلمات من خلال ترشيحهن للدراسة في الجامعات الأردنية لرفع درجاتهن العلمية، وايضاً تم ترشيحهن لدورات محلية وخارجية تتعلق بمهنهن. وتم عقد العديد من الورش التدريبية لهن من أجل تنمية دور المرأة القيادي، وتم تدريب العديد من المعلمين والمعلمات على البرمجيات التعليمية وكيفية التعلم والتعليم بالوسائط الالكترونية. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمام الوزارة بتمكين المرأة الأردنية في التعليم.

على ضوء مما سبق نجد أن التطور الذي حصل في مجال تعليم الإناث في الأردن، وخاصة من حيث الالتحاق بالتعليم بأنواعه ومستوياته المختلفة، أصبح يضاهي بل يفوق أحياناً التطور الذي حصل بالنسبة لتعليم الذكور ، وزيادة توجه المجتمع لتعليم الفتاة، يرجع إلى اعتبار

ذلك كمورد اقتصادي ومصدر رزق رئيسي لكثير من الأسر وخاصة لدى أبناء الطبقة الوسطى، كما تغيرت اتجاهات المجتمع بشأن الفتاة المتعلمة والعاملة، وأصبح الإقبال على الزواج من الفتاة المتعلمة مطلب أساسي نظراً للأوضاع الاقتصادية، ولزيادة الوعي الثقافي في المجتمع(العمايرة، ٢٠٠٦م، ص (٥٣٥-٥٣٨)،(صلاح، ٢٠٠٩، ص١٩١).

ومما يجدر الإشارة إلية أن التعليم يعد خطوة رئيسية مهمة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، ويفتح لها أبواباً واسعاً في كل المجالات، ويقودها للتفكير والابتكار والانطلاق للحياة العملية، ويساهم في تحسين مستوى حياتها المعيشية وحياة مجتمعها بشكل عام.

المحور الرابع: تعليم المرأة الأردنية بين الواقع والطموح.

لقد شهد المجتمع الأردني تطوراً كبيراً وملحوظاً في كل مجالاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال السنوات الماضية، ومن أهم أشكال هذا التطور التحول الذي طرأ على دور المرأة في مساهمتها اسهاماً فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعليم، اذ أن تعليم المرأة دفع المجتمع إلى التغيير في الأوضاع الاجتماعية، بل في الواقع أن تعليم المرأة ساهم في زوال الكثير من العوائق الاجتماعية وفي تغيير مفاهيم المجتمع نحو المرأة، وتغيير مفاهيم المرأة نحو دورها في المجتمع.

إذ لم يعد تعليم الإناث رقمًا هامشيًا بل أصبحت مؤشرًا واضحًا يدل على التقدم، وأصبحت المرأة المتعلمة سياسة ونهج للدولة تسعى للوصول بها الى المراكز المتقدمة في العمل وصنع القرار، في ظل وجود امية أبجدية وثقافية بين الموطنين بشكل قليل، الى جانب الفقر شكلت ظاهرة البطالة المتزايدة بين المتعلمات حالة من الإحباط خاصة حملة الشهادات من كليات المجتمع والجامعات، بسبب إقبال المرأة الأردنية على التعليم والتمريض والخدمات المكتبية(خوري، ١٩٩٢، ص٢٠).

وقد رافق ارتفاع عدد المتعلمات الإناث تغييرًا في سن الزواج لدى الإناث فقد كان متوسط سن الزواج لدى الإناث (١٧- ٢٠) سنة وبحيث أصبح من (٢٠- ٢٧) سنة، ولم يكن التعليم وحده سبباً في تأخر سن الزواج عند الإناث، وإنما كانت وراءه أسباباً اقتصادية كغلاء المهور وارتفاع متطلبات الحياة الأسرية، كما انخفضت مستويات الانجاب بشكل عام مع التعليم والعمل، كما ساهم التعليم في فتح قنوات جديدة لاكتساب المكانة الاجتماعية اعتماداً على الكفاءة وليس بالاتكال على الأسرة الممتدة أو العشيرة، وفي ظل التغييرات لنمط البنيان المجتمعي والأسرة في الأردن بعد عام(١٩٥٥م)، لم يعد الأب صاحب الكلمة المطلقة والسيادة في البيت، حيث أصبحت

المرأة تعمل إلى جانب الرجل وتتحمل مسؤوليات الأسرة، وأصبحت العاصمة والمدينة هي مطلب كل أسرة للعيش فيها حيث الخدمات والوظائف والجامعات(صلاح، ٢٠٠٩، ص(٢٢٩-٢٣٣).

ولتحقيق ما سبق كان لا بد من قيام الدولة من جعل التعليم المدرسي إلزامي للجميع(١-١٢) كلاً وفق ميوله ورغباته، ووضع المناهج المطورة لتتلاءم مع التنشئة الاجتماعية من خلال إعادة النظر في مفاهيم النوع الاجتماعي وجعل التعليم الجامعي متاحاً للجميع من خلال تخفيض الرسوم الجامعية، وإعادة النظر في معدلات القبول الجامعية في كافة التخصصات، وتخصيص موازنة لدعم الطالب الجامعي الفقير بصورة مستمرة وخصوصاً الإناث اللواتي يحرمن من إكمال الدراسة، أو دخول التخصصات الراغبات بالالتحاق بها لارتفاع تكاليف الدراسة وعدم قدرة الأهالي على دفعها، كذلك يجب العمل على وصول المرأة الى مركز صنع القرار كونها الأقرب لتلمس هموم النساء، والمشاركة في صنع القوانين والتشريعات. وهذا لن يتحقق دون العمل على رصد الأوضاع التعليمية والتغيرات الاجتماعية كل فترة، للوقوف على أبرز المتغيرات من خلال دراسات متخصصة محورها الرجل والمرأة معاً لانهما يشكلان اساس المجتمع(صلاح، ٢٠٠٩، ٢٢٩).

لا يمكن إنكار أن المرأة الأردنية قد وصلت للعديد من المناصب القيادية في كافة المجالات، إلا أنه هناك العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه تمكين المرأة الأردنية في التعليم بشكل مستدام (عمريش، ٢٠٢٣، ص٣٠٠) :

- التمييز الاجتماعي أو النوع الاجتماعي : حيث تواجه العديد من النساء قيوداً ثقافية واجتماعية تحد من دورهن في المجتمع، ويؤدي إلى غيابهن في المشاركة في صنع القرار في العمل والتعليم.
- نقص التعليم: يعتبر التعليم من أهم العوامل الأساسية التي تمكن المرأة من النهوض بالمجتمعات، إلا أن بعض المناطق لا تزال تحكمها التقاليد وتعاني من الفقر مما يشكل ذلك عائقاً أمام تعليم الفتيات.
- غياب الدعم السياسي: لا بد من تشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي جميع مجالات الحياة، لأنها عنصر أساسي ومهم في بناء المجتمعات المستدامة.

ولمعالجة هذه التحديات كان لابد من تعميق التعليم للإناث، والانتقال النوعي بدور المرأة، ومساهمتها ينبغي أن ينطر إليه من خلال منظور شمولي تكاملي. وبالتالي تتطلب معالجة هذه التحديات تكاثف جميع الجهود في المجتمع الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة، وتمكين المرأة الأردنية في التعليم.

الخاتمة

إن مشاركة المرأة في العمل، ونجاحها في الوصول إلى المواقع القيادية، ومساهمتها في الحياة العامة ومؤسسات المجتمع المدني، متطلباً تنموياً هاماً في عملية التنمية المستدامة الشاملة، ومظهراً من مظاهر العدالة والمساواة بين الجنسين. ويعتبر التعليم بمختلف أنواعه ومهاراته ومستوياته هو عصب التنمية، فبواسطته يتم تنمية الموارد البشرية واستثمارها دون تفريق بين الجنسين.

ونظراً لأهمية تعليم الإناث، سعت وزارة التربية والتعليم الأردنية إلى القضاء على التفاوت بين الجنسين في جميع مراحل التعليم، والنقلة من تعليم النخبة إلى التعليم للجميع، ويعتبر تعليمهن من أبرز الحقوق الاجتماعية، ومؤشراً نحو تنمية مجتمعية مستدامة.

لقد قطعت مسيرة التمكين للمرأة الأردنية في التعليم خطوات واسعة على مختلف مستويات وأنواع التعليم، حتى وصلت إلى ماهي عليه الآن من تقلدها للمناصب العليا في مختلف الوزارات التعليمية والصحية وغيرها، وكان للسياسة التعليمية التي سارت عليها وزارة التربية والتعليم الدور الكبير والمهم في هذا التمكين للمرأة في التعليم.

ونتيجة لازدياد الوعي بأهمية تعليم الإناث، وتوسيع التعليم وانتشاره في الأرياف والمدن، وصدور قانون التربية والتعليم الذي ينص على إلزامية التعليم، أدى ذلك الى زيادة عدد المتعلمين وبالأخص من النساء، حيث أكملت المرأة الأردنية تعليمها الجامعي والدراسات العليا، لكن ارتفاع الرسوم الجامعية أحياناً كانت سبباً في عدم اكمال بعض النساء الأردنيات للتعليم، حيث أن معظم الأسر الأردنية تعتمد على دخول محدودة.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

- سعت وزارة التربية والتعليم لتحقيق مستهدفاتها عبر منح المرأة حقها الكامل في التمكين والمشاركة، حيث عملت الوزارة على إكساب لمرأة حق التعليم المجاني والمميز للوصول لنواتج تعليمية ملائمة وفعالة لخدمة الوطن ومستقبله التنموي.
- زادت وزارة التربية والتعليم نسبة مشاركة المرأة في جميع القطاعات التعليمية وعلى جميع المستويات الوظيفية، من خلال استثمار طاقاتها وقدراتها وتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، وتقلّدها للمناصب الوظيفية القيادية العليا في القطاعات التعليمية بأنواعها ومستوياتها

- قدمت وزارة التربية والتعليم للمرأة عدد من البرامج التعليمية والتطويرية والمبادرات في سبيل تحسين بيئة المرأة العاملة في المجال التعليمي، ومجموعة من المحاضرات والندوات وورش العمل للمعلمات في جميع محافظات المملكة.
- قصور بعض البيانات المصنفة على أساس النوع الاجتماعي التي تمكن من النهوض بالوضع الحالي للمرأة في مجال التعليم.

ثانيا: التوصيات

ولتستطيع المرأة الأردنية القيام بمزيد من الأدوار في مجال التعليم ، والتي ينتظرها المجتمع منها، فإن الأمر يتطلب العمل على تنفيذ بعض التوصيات المهمة :

- تكثيف الجهود لتعديل اتجاهات المجتمع التقليدية نحو المرأة.
- تضافر الجهود والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية من جهة والمؤسسات الحكومية، التي تعنى بشؤون المرأة فيما يتعلق برسم السياسات والخطط التنموية الهادفة لرفع مستوى تمكين المرأة في جميع المجالات.
- الاستعانة بعدد أكبر من النساء في جميع المراكز والمناصب التعليمية القيادية وفي لجان المناهج وتأليف الكتب.
- توفير الخدمات الاجتماعية التي تساعد المرأة على التوفيق بين عملها في الخارج ومسؤولياتها الأسرية، والمشاركة في الحياة العامة.
- توجيه مخرجات التعليم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل المختلفة للقوى النسائية العاملة.
- تطوير القوانين والانظمة ذات العلاقة بالمرأة بما يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- إعادة النظر في النظام التعليمي وفتح المجال بشكل أوسع أمام الاناث للتدريب في مختلف المهن في مؤسسات التدريب المهني، وعدم اقتصار تدريبهن على المهن التقليدية.

الملاحق:

جدول رقم (١)

تطور أعداد المدارس والطلبة والمعلمين في الأردن خلال المدة

(١٩٥٣/١٩٥٢) – (٢٠٠٢/٢٠٠١) حسب النوع الاجتماعي

العام الدراسي	عدد المدارس	الطلبة			المعلمون		
		الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
١٩٥٣/١٩٥٢	٩٥٨	١٢٤٨٠٤	٤٥٩٧٣	١٧٠٧٧٧	٣٠٣٩	١٤٠٣	٤٤٤٣
١٩٦٣/١٩٦٢	١٧٦١	٢٠٦٣٤٨	١١٦٤٠٢	٣٢٢٧٥٠	٦٥٠٠	٤١٣١	١٠٦٣١
١٩٧٣/١٩٧٢	١٨٩٢	٢٦٢٢٦٩	١٩٧٤٠٣	٤٥٩٦٧٢	٧٨٩٣	٦٥٢٨	١٤٤٢١
١٩٨٣/١٩٨٢	٢٨٩٥	٤٣٥١٧٠	٣٨٤٩٤٣	٨٢٠١١٣	١٣٩١٧	١٧٠٩١	٣١٠٠٨
١٩٩٣/١٩٩٢	٣٨٠٧	٦٠٣٢٨٢	٥٧٨٢٩٣	١١٨١٥٧٥	٢١٥٦٩	٣٣٦٨٩	٥٥٢٥٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٩٩٩	٧٣٠٠٣٣٧	٧٠٠٥٠٩	١٤٣٠٨٤٦	٢٤٨٥٥	٤٣٨٦٥	٦٨٧٢٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥١٣٧	٧٤٦٢٨٨	٧١٧١٩٦	١٤٦٣٤٨٤	٢٦٨٠٣	٤٤٩٢٠	٧١٧٢٣

جدول رقم (٢)

إحصاءات التعليم في مدارس المملكة للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ والتي توضح أعداد المدارس والطلبة والمعلمين حسب المراحل التعليمية والنوع الاجتماعي

المرحلة التعليمية	عدد المدارس	الطلبة			المعلمون		
		المجموع	الإناث	نسبة الإناث	المجموع	الإناث	نسبة الإناث
رياض الأطفال	١٢١٦	٩٣٥٥٤	٤٣٠٩٤	٪٤٦.٠٦	٤٤٠٤	٤٤٠٤	٪١٠٠
التعليم الأساسي	٢٧٥٤	١١٩٠٥٩٥	٥٨٣٤٩٨	٪٤٩.٠١	٤٩٧٣٢	٣٠٨٤١	٪٦٢.٠١
التعليم الثانوي (اكاديمي ومهني)	١١٦٧	١٧٩٣٣٥	٩٠٦٠٤	٪٥٠.٥٢	١٧٥٨٧	٩٦٧٥	٪٥٥.٠١
المجموع العام	٥١٣٧	١٤٦٣٤٨٤	٧١٧١٩٦	٪٤٩.٠١	٧١٧٢٣	٤٤٩٢٠	٪٦٢.٦٣

قائمة المراجع:

أبو هتلة، خالد سعيد. (٢٠١٥). أثر السياسات التنظيمية على التمكين الوظيفي . بدون طبعة. دار المأمون. الأردن.

البوريني، عمر، الهندي، هاني. (١٩٩٤م). المرأة الاردنية . ط1. دار الجميع. عمان .

الخالدي، نسيمه مصطفى. (٢٠٠١م). تمكين المرأة في المنهاج المدرسي دراسة نوعية تحليلية . ط١. دار المناهج للنشر والتوزيع. عمان.

خوري، نبيل، الأحمد، أحمد قاسم .(١٩٩٢م). المرأة في سوق العمل . ط1. منظمة العمل الدولية المكتب الإقليمي للدول العربية.

الدستور الأردني. (٢٠٢٠م). وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.

الدسوقي، ابراهيم. (٢٠٠٧م). الحماية الدولية لحقوق المرأة على ضوء اتفاقية منع التمييز الجنسي .دار النهضة. القاهرة.

دهان ووزغانشو وآخرون. (٢٠١٨). دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة. الملتقى الدولي حول الجزائر وتنمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة. جامعة عباس لغرور. خنشلة.

الرواجفة، عبد الكريم فلاح. (٢٠١٧م). التعليم في البادية الجنوبية نشأته وتطوره . ط١. دار الجنان للنشر. عمان.

الشافعي، حسن أحمد. (٢٠١٢). التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضية. دار الوفاء للطباعة والنشر. الإسكندرية.

صلاح، ياسين فارس. (٢٠٠٩م). تاريخ تعليم البنات وأثره في المجتمع الأردني(١٩٥٥-١٩٩٤) . ط١. وزارة الثقافة.

عبادة، مديحة أحمد. (٢٠١١). قضايا المرأة المعاصرة بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل . بدون طبعة. دار النشر والتوزيع. القاهرة.

العكور، ايمان. (د.ت) . التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والافاق . بدون طبعة. وزارة العمل الاردنية نموذجا، منظمة العمل العربية.

العمايرة، شيرين اسماعيل، وأخرون. (٢٠٠٦م). النهوض بالتربية والتعليم في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني. بدون طبعة. عمان.

الغوبقي، محمد يحيى. (٢٠١٩). التعلم والتعليم . بدون طبعة.

اللجنة الوطنية لشؤون المرأة. (٢٠١٢م/٢٠١٣م). تقرير تقدم المرأة الأردنية نحو الوقاية والحماية والتمكين . بدون طبعة.عمان.

ملحم، يحيى سليم. (٢٠٠٦م). التمكين كمفهوم إداري معاصر . بدون طبعة . المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات. مصر الجديدة. القاهرة.

القواميس:

البستاني، بطرس. (١٩٩٨م). قاموس محيط المحيط . ط٣. المجلد الأول. عربي_ عربي. مكتبة لبنان. لبنان.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (٢٠١٠م). معجم لسان العرب. المجلد الثالث عشر. عربي_ عربي. دار صادر. بيروت.

المجلات العربية وأوراق العمل والمنشورات :

عمريش، نجوى.(٢٠٢٣). "آليات تمكين المرآة لتحقيق التنمية المستدامة". مجلة آفاق علمية . المجلد(١٥).العدد(٢).

كبير ماتو، قسم العلوم السياسية بجامعة أبوجبا. "تمكين المرأة في إفريقيا والعالم العربي" . الاستحقاقات والفرص والتحديات. منشور على موقع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي.

مؤتمن، منى. (2004م). "المرأة الأردنية والتربية" . مجلة رسالة المعلم. المجلد(٤٢). العدد(٤).

المواقع الإلكترونية:

النص الكامل لوثيقة الأردن أولاً http://www.pm.gov.jo/content/1405776505

قانون وزارة التربية والتعليم١٩٩٤ ، المادة ١ https://www.moe.gov.jo/ar/node/19179

References:

Abu Hatla, Khaled Saeed (1430 AH). The Impact of Organizational Policies on Job Empowerment. Unpublished. Dar Al-Mamoun, Jordan.

Al-Bourini, Omar, and Al-Hindi, Hani (1994 AD). Jordanian Women. 1st ed. Dar Al-Jama'a, Amman.

Al-Khalidi, Naseema Mustafa (2001). Women's Empowerment in the School Curriculum: A Qualitative Analytical Study. 1st ed. Manahij Publishing and Distribution House. Amman.

Khoury, Nabil, and Al-Ahmad, Ahmed Qasim (1992). Women in the Labor Market. 1st ed. International Labor Organization Regional Office for Arab States.

The Jordanian Constitution (2020).

Al-Dessouki, Ibrahim. (2007). International Protection of Women's Rights in Light of the Convention on the Elimination of Sexual Discrimination. Dar Al-Nahda. Cairo.

Dahan, Wazghanshou, et al. (2018). The Role of Education in Achieving Sustainable Development. International Forum on Algeria and the Development of the Green. Economy for Achieving Sustainable Development. Abbas Laghrour University. Khenchela.

Al-Rawajfeh, Abdul Karim Falah. (2017). Education in the Southern Badia: Its Origins and Development. 1st ed. Dar Al-Janan Publishing House. Amman.

Al-Shafei, Hassan Ahmed. (2012). Sustainable Development, Environmental Accounting and Auditing in Physical Education and Sports. Dar Al-Wafa for Printing and Publishing. Alexandria.

Salah, Yassin Fares. (2009). The History of Girls' Education and Its Impact on Jordanian Society (1955-1994). 1st ed. Ministry of Culture.

Obada, Madiha Ahmed. (2011). Contemporary Women's Issues between the Challenges of Reality and Future Aspirations. Unpublished. Dar Al-Nashr and Al-Tawzee. Cairo.

Al-Akkour, Iman. (n.d.). Women's Economic Empowerment: Reality and Prospects. No edition. The Jordanian Ministry of Labor as a model, Arab Labor Organization.

Al-Amayreh, Shireen Ismail, et al. (2006). Advancing Education during the Reign of His Majesty King Abdullah II. No edition. Amman.

Al-Ghobaqi, Muhammad Yahya. (2019). Learning and Teaching. No edition.

The National Commission for Women's Affairs (2012/2013). Report on the Progress of Jordanian Women Towards Prevention, Protection, and Empowerment. No edition. Amman.

Melhem, Yahya Salim. (2006). Empowerment as a Contemporary Administrative Concept. No edition. Arab Organization for Administrative Development, Research and Studies. Heliopolis. Cairo.

Dictionaries:

Al-Bustani, Boutros (1998). Muheet Al-Muheet Dictionary. 3rd ed. Volume 1. Arabic-Arabic. Lebanon Library. Lebanon.

Ibn Manzur, Muhammad ibn Makram (2010). Lisan Al-Arab Dictionary. Volume 13. Arabic-Arabic. Dar Sadir. Beirut.

Arab Journals, Working Papers, and Publications:

Amrish, Najwa. (2023). “Mechanisms for empowering women to achieve sustainable development.” Scientific Horizons Journal. Volume (15), Issue (2).

Kabir Mato, Department of Political Science, Abuja University. "Women's Empowerment in Africa and the Arab World". Benefits, Opportunities, and Challenges. Published on the website of the Association of Senates, Shuras, and Equivalent Councils in Africa and the Arab World.

Moatman, Mona. (2004). "Jordanian Women and Education". Risalat Al-Moallem Magazine. Vol. (42), No. (4).

Websites:

Full text of the Jordan First document http://www.pm.gov.jo/content/1405776505

Ministry of Education Law of 1994, Article 1 https://www.moe.gov.jo/ar/node/19179